

Distr.: General  
15 March 2019  
Arabic  
Original: English

# اللجنة التحضيرية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠٢٠

الدورة الثالثة

نيويورك، ٢٩ نيسان/أبريل - ١٠ أيار/مايو ٢٠١٩

## ورقة عمل مشتركة من رئاستي اللجنة: استنتاجات وتوصيات موجهة إلى اللجنة التحضيرية لمؤتمر استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية عام ٢٠٢٠

ورقة عمل مقدمة من هولندا وبولندا

### أولا - مقدمة

١ - تولّت هولندا وبولندا رئاسة الدورتين الأولى والثانية للجنة التحضيرية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠٢٠. وبصفتيهما متولّيتين للرئاسة، تعتبر هولندا وبولندا أن هاتين الدورتين كانتا عموماً مثمرتين وبنّائتين في عملهما لتكون الدورة الاستعراضية لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية التي تسبق المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٢٠ دورة مثمرة. وأصدر رئيسا اللجنة التحضيرية لعامي ٢٠١٧ و ٢٠١٨ موجزين وقائعيين شاملين ومفصّلين عن أعمال اللجنة (NPT/CONF.2020/PC.I/WP.40 و NPT/CONF.2020/PC.II/WP.41) وعن مختلف مواقف الدول الأطراف. ويقدم الموجزان لمحة شاملة عن المناقشات التي دارت بشأن المعاهدة، ويتضمّنان أكبر عدد ممكن من وجهات النظر، ليُشكّلا أساساً لإجراء مزيد من المناقشات.

٢ - وبورقة العمل هذه، تُحال إلى رئاسة الدورة الثالثة للجنة التحضيرية توصيات موضوعية لتنظر فيها اللجنة التحضيرية في ضوء الولاية المنوطة بها بموجب الفقرة ٤ من القرار ١ الصادر عن مؤتمر الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة وتمديدتها لعام ١٩٩٥. وتهدف الورقة إلى إتاحة نظرة بشأن اللجنة التحضيرية تتمحور حول النتائج، وإلى المساعدة على زيادة الاستمرارية بين الدورات، بالبناء على ورقة العمل التي قدمتها هولندا إلى الدورة الثانية للجنة التحضيرية (NPT/CONF.2020/PC.II/WP.11).



الرجاء إعادة استعمال الورق

250319 210319 19-04372 (A)



٣ - والتوصيات التي تتضمنها هذه الورقة تبني على العناصر ذات الصلة المستقاة من الموجزين اللذين أصدرهما رئيساً دورتي عامي ٢٠١٧ و ٢٠١٨، ويُسلط الضوء على هذه العناصر أدناه. وينصب التركيز على المجالات التي حظيت بتقارب الآراء عموماً في أن تكون منطلقات ممكنة للمضي قدماً. ولا يمكن تفادي المناقشات بشأن المواضيع الأكثر إثارة للخلاف خلال الدورة الاستعراضية لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، لكن المسؤولية الجماعية التي تقع على عاتق الدول الأطراف في هذه المعاهدة هي تجنب أن تعرقل هذه المناقشات إمكانية إحراز تقدم في القضايا الأخرى.

٤ - وأصدر رئيس دورة عام ٢٠١٧ أيضاً وثيقة ثانية معنونة ”نحو عام ٢٠٢٠: تأملات لرئيس دورة اللجنة التحضيرية لعام ٢٠١٧“ (NPT/CONF.2020/PC.I/14)، وهي تتضمن ثماني نقاط استقاهها الرئيس من المناقشات التي جرت في دورة اللجنة التحضيرية لعام ٢٠١٧. وأصدر رئيس دورة عام ٢٠١٨ وثيقة معنونة ”تأملات الرئيس في حالة معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية“ (NPT/CONF.2020/PC.II/12)، التي هي تأملات في دور المعاهدة وإنجازاتها وفي التحديات الماثلة أمامها.

٥ - وترى هولندا وبولندا أن تأملات الرئيسين تلك تعبر عن عدد من وجهات النظر الأساسية بشأن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ودورها الاستعراضية وهي تأملات تتقاسمها فيما يبدو الدول الأطراف في المعاهدة، وهي كما يلي:

(أ) تظل لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية أهمية محورية بالنسبة للدول الأطراف فيها التي أكدت من جديد التزامها بالمعاهدة وتنفيذ أحكامها. وتشكل المعاهدة ودورها الاستعراضية دعامة تستند إليها جهودنا القانونية والسياسية في مجالات نزع السلاح النووي وعدم انتشاره والاستخدامات السلمية للطاقة النووية.

(ب) تشكل المعاهدة حجر الزاوية في النظام العالمي لعدم الانتشار النووي ونزع السلاح النووي، وهي جزء أساسي من الهيكل الجماعي العالمي للسلام والأمن. وتبرز التحديات الجيوسياسية الماثلة حالياً على الصعيد الدولي دور المعاهدة الهام والحاجة إلى دعمها وتعزيزها.

(ج) تهدف المعاهدة، على نحو ما جاء في ديباجتها، إلى حماية الدول الأطراف وشعوبها من الدمار الناجم عن النزاعات النووية. وتؤثر التحديات الأمنية الإقليمية والعالمية على تحقيق المعاهدة لأهدافها وبالتالي يصح النظر فيها أثناء استعراض المعاهدة. وفي الوقت نفسه، يساعد تنفيذ المعاهدة وتطويرها على تخفيف حدة التوترات وبناء الثقة، مما يسهم في إيجاد عالم أكثر أمناً وأماناً وسلاماً.

(د) تتضمن المعاهدة أهدافاً مشتركة تتقاسمها أطرافها. وعلى الرغم من اختلاف الرأي حول وتيرة تنفيذها، فإن الخطوات المحققة في المضي قدماً في نزع السلاح النووي وعدم انتشاره واستخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية تعتبر عناصر تمكين وتعزid متبادل يوازن بعضها بعضاً.

(هـ) لذلك تقع على الدول الأطراف مسؤولية مشتركة هي الوفاء بالتزاماتها على صعيد الركائز الثلاث جميعها، للحفاظ على وحدة الغرض والاشتراك في تولي الزمام، ولكفالة تمكن جميع الدول الأطراف من طرح أفكار جديدة لتنفيذ المعاهدة وتطويرها.

(و) المعاهدة صك دينامي يتطور بنجاح للتكيف مع تغير الظروف السياسية والتكنولوجية والعسكرية وغيرها من الظروف. ويجب على الدول الأطراف أن تكفل حيويتها وسلامتها وتواصل العمل على تحقيق عالميتها.

(ز) تعود المعاهدة بالنفع على جميع الدول الأطراف فيها وتضطلع بدور هام في الحوارات الإقليمية بشأن نزع السلاح النووي وعدم انتشاره والاستخدامات السلمية للطاقة النووية. والتبني الواسع النطاق للمعاهدة هو واحد من نقاط قوتها وينبغي مواصلة حفزه.

(ح) ينبغي أن تهدف الدول الأطراف في المعاهدة إلى الإبقاء على حوار مفتوح وشفاف وشامل للجميع في سياق اجتماعات المؤتمر الاستعراضي واللجنة التحضيرية. وبقدر اندراج المناقشات المتعلقة بمواضيع خلافية في أساس الدورة الاستعراضية، ينبغي ألا تعيق هذه المناقشات التقدم المحرز في القضايا الأخرى.

(ط) بمناسبة الذكرى السنوية الخمسين لبدء نفاذ المعاهدة التي تحل في عام ٢٠٢٠، ينبغي أن نعمل على تحديد المجالات التي يمكن إحراز تقدم فيها وأن نتعاون على المضى قدماً بالمعاهدة وأن نسعى إلى التوصل لحلول توفيقية عند الاقتضاء. وعلى الرغم من تعارض النهج إزاء طرائق الجهود الرامية إلى نزع السلاح ووتيرتها، يجب أن نوفق بين هذه النهج من أجل تنشيط عملية الاستعراض وتمهيد الطريق للعمل على أساس توافق الآراء.

٦ - وشدد العديد من الدول الأطراف، وكذا الخبراء المستقلون، على ضرورة زيادة فعالية وكفاءة أساليب عمل المعاهدة. ومع اقتراب موعد انعقاد المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٢٠، سيتعين أن تنضج أفكارنا بشأن نتائجه، وكذلك أفكارنا بشأن سبل تنفيذ تلك النتائج. وينبغي أن نناقش سبل البناء على نتائج دورتي اللجنة التحضيرية لعامي ٢٠١٧ و ٢٠١٨، بل والأهم من ذلك، سبل اختتام دورة اللجنة التحضيرية لعام ٢٠١٩ بنجاح. وينبغي أن تكون اجتماعات اللجنة التحضيرية أكثر توجهاً نحو النتائج حتى تكون بمثابة محطات هامة في عملية تحقيق توافق الآراء التراكمي. ومن المهم للغاية في هذا السياق التوصل إلى سبل لتعزيز استمرارية الدورة الاستعراضية إلى أقصى حد ممكن.

## ثانياً - الموجزان الوقائعيان المعدّان من رئيسي دورتي اللجنة التحضيرية لعامي

٢٠١٧ و ٢٠١٨

اعتبارات عامة

٧ - رغم الاختلافات في وجهات النظر بين الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، من المهم ألا تغيب عن البال المصالح المشتركة التي تتقاسمها جميع الدول بموجب المعاهدة. ويعكس الموجزان المعدّان من رئيسي دورتي عامي ٢٠١٧ و ٢٠١٨ توافقاً واسعاً في الآراء بين الدول الأطراف بشأن ما للمعاهدة وتنفيذها من دور أساسي وأهمية. ويؤكدان من جديد دور المعاهدة المحوري باعتبارها حجر الزاوية في النظام العالمي لعدم الانتشار النووي، وركيزة أساسية لمواصلة السعي إلى نزع السلاح النووي، وعصباً هاماً في تيسير الاستفادة من استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية.

٨ - والدول الأطراف، إذ لاحظت أن التنفيذ المتوازن للمعاهدة أمر حيوي لكفالة فعالية أدائها ومصداقيتها، شددت أيضا على دور المعاهدة الأساسي في صون السلام والأمن والاستقرار على الصعيد الدولي، وأهميتها المحورية في النظام الدولي القائم على القواعد وفي إقامة عالم خال من الأسلحة النووية. وأكدت من جديد التزامها بتنفيذ جميع مواد معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وبالمثال لها بشكل تام ومتوازن، مع التشديد على الحاجة إلى تنفيذ القرارات والوثائق الختامية الصادرة عن مؤتمرات الاستعراض للسنوات ١٩٩٥ و ٢٠٠٠ و ٢٠١٠. وسُجِّل قدر كبير من التوافق في الآراء بين الدول الأطراف من حيث آفاق المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٢٠ ودلالته التاريخية بحكم تزامنه مع الذكرى السنوية الخمسين لبدء نفاذ المعاهدة، ومن حيث أهمية كفالة تحقيق عالمية المعاهدة.

#### أساليب العمل

٩ - يشير الموجزان المعدان من رئيسي دورتي عامي ٢٠١٧ و ٢٠١٨ إلى أن الدول الأطراف "أكدت [...] من جديد غرض عملية الاستعراض على النحو المبين في مقررات مؤتمر استعراض المعاهدة وتمييدها لعام ١٩٩٥ والمؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٠". وخلال كلتا دورتي اللجنة التحضيرية، ناقشت الدول الأطراف مقترحات محددة عديدة، وهي ترد في موجزي الرئيسين. ومن تلك المقترحات إنشاء فريق عامل في المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٢٠ لتوفير منتدى مخصص لطرح ومناقشة الأفكار بشأن سبل تعزيز العملية الاستعراضية على أحسن وجه. وتعلقت المقترحات أيضاً بتعزيز الطابع التفاعلي للمناقشات؛ وإقامة آليات تعمل بين الدورات تكون معنية على الخصوص بمسائل محددة مثل تنفيذ المادة السادسة؛ واتباع نهج أكثر مرونة في استعراض الوثائق الختامية للمؤتمرات الاستعراضية؛ وزيادة الترابط بين دورات اللجنة التحضيرية والمؤتمر الاستعراضي؛ وزيادة التواصل مع المجتمع المدني والأوساط الأكاديمية والقطاع الصناعي؛ وكفالة التنظيم الفعال للوقت.

١٠ - وبصورة أكثر تحديداً، يُشير موجزا الرئيسين إلى أنه "جرى التسليم أيضاً بضرورة ضمان الكفاءة والفعالية والتنسيق والاستمرارية طوال الدورة الاستعراضية. وفي ذلك السياق، كانت هناك دعوات لجملة أمور منها التسمية المبكرة لرؤساء المؤتمر الاستعراضي ورؤساء جلسات اللجنة التحضيرية؛ وتشجيع رؤساء المؤتمر ورؤساء جلسات اللجنة، السابقين منهم والحاليين، على أن يكونوا جاهزين لإجراء مشاورات مع الرئيس القادم أو رؤساء الجلسات القادمين فيما يتعلق بالمسائل العملية المتصلة بمسؤولياتهم؛ ومواصلة التوعية وممارسة عقد حوارات إقليمية قبل كل دورة".

١١ - وتؤدي الدورة الاستعراضية لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وظيفة هامة. فالمعاهدة، كمنظومة حية، تتطور وتتقدم، مما يعني أنها تتطلب تعهداً وتعزيزاً مستمرين لكي تُحافظ على جدواها وتتكيف مع الظروف المتغيرة، وتواجه التحديات الجديدة. وبذلك، تشكل عملية الاستعراض قناة لتوجيه هذه العمليات. غير أنّ الغالبية العظمى من الخبراء والمسؤولين، الذين تمت استشارتهم، أفادت بأنّ هناك نقصاً في فعالية وكفاءة أساليب عمل آلية استعراض المعاهدة. وأشار إلى الصعوبات التي تواجه تحويل هذا التوافق الناشئ إلى عمل سياسي خلال اجتماعات الدورة الاستعراضية.

١٢ - وعلى رؤساء هذه الاجتماعات أن يعملوا معا وعن كئيب من أجل التأكيد على أهمية هذا الموضوع وعلى أنّ تحسين أساليب العمل يساعد، ولا يعوّض، التقدم في المسائل الجوهرية. وكما ذكرت الدول الأطراف في دورتي اللجنة التحضيرية لعامي ٢٠١٧ و ٢٠١٨، التعاون بين الأعضاء مهمٌ للحيلولة

دون تكرار العمل، ولجعل الدورة الاستعراضية على قدر أكبر من النجاعة. وفي هذا السياق، لا بُدَّ أن يتم في أقرب وقت ممكن تسمية رئيس المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٢٠ وشاغلي المناصب الأخرى التي تخضع للانتخاب.

١٣ - ومن الأهمية بمكان تنمية وتعميق التنبّي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية باعتبارها صكاً أمنياً عالمياً يعود بالنفع على جميع الأطراف فيه. ولذلك، لا بد للرؤساء من العمل وفق مبدأي الشفافية والشمول. كما أنّ النهج القائم على عقد سلسلة من اجتماعات التوعية الإقليمية يُسهّل هذه الشفافية وهذا الشمول ويزيد منهما، ويرفع بالتالي من مستوى الشعور بتولي زمام نظام المعاهدة. وهذا يعني في جملة ما يعني تجنّب صنع القرار ضمن مجموعات صغيرة، وأخذ الإسهامات الإقليمية في الاعتبار، والاستعداد لإجراء مباحثات ثنائية مع جميع الدول الأطراف.

#### التثقيف ودور المرأة في مجال نزع السلاح وعدم انتشاره

١٤ - تشير الفقرة ٦ من الموجز الذي أعدّه رئيس دورة عام ٢٠١٧ إلى الإجراء ٢٢ من خطة العمل لعام ٢٠١٠ المتعلق بالتثقيف في مجال نزع السلاح وعدم انتشاره. وأشار العديد من الدول الأطراف خلال الاجتماع إلى أهمية نقل المعارف وبناء القدرات وتشجيع التفكير النقدي. وتُشير الفقرة ٩ من الموجز الذي أعدّه رئيس دورة عام ٢٠١٨ إلى أن الدول الأطراف أكدت مجدداً على أهمية التثقيف في مجال نزع السلاح وعدم انتشاره بوصفه وسيلة مفيدة وفعالة لدفع عجلة تنفيذ أهداف المعاهدة، وهو التثقيف المفترض أن تنجزه برامج الأمم المتحدة، والأوساط الأكاديمية، وكذلك مراكز الفكر المكرسة لهذا الموضوع.

١٥ - ويرد في الفقرة ١٠ من الموجز الذي أعدّه رئيس دورة عام ٢٠١٨ أن الدول الأطراف "أيدت [...] الأهمية الأساسية لتعزيز المشاركة والدور القيادي للمرأة والرجل على قدم المساواة وبشكل كامل وفعال في جهود نزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي واستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية". وفيما يتعلق بمسألتي التثقيف ودور الاعتبارات الجنسانية في مجال نزع السلاح النووي وعدم انتشاره، سجّلت درجة عالية من التقارب في الآراء في دورتي اللجنة التحضيرية لعامي ٢٠١٧ و ٢٠١٨.

#### نزع السلاح

١٦ - فيما يتعلق بنزع السلاح، يرد في الفقرة ٨ من الموجز الذي أعدّه رئيس دورة عام ٢٠١٧ أن الدول الأطراف "أكدت [...] مجدداً التزامها بالتنفيذ الكامل والفعال للمادة السادسة من المعاهدة. وأشار إلى أن الدول الأطراف ملتزمة باتباع السياسات التي تتسق تماماً مع المعاهدة والإسهام في تحقيق عالم خال من الأسلحة النووية. وفي ذلك السياق، دعت الدول الأطراف إلى استخدام الدورة الاستعراضية الحالية لتحديد ووضع تدابير فعالة من أجل التنفيذ الكامل للمادة السادسة، والتفاوض بشأنها".

١٧ - وإضافة إلى ما سبق، يرد في الفقرة ١٢ من الموجز الذي أعدّه رئيس دورة عام ٢٠١٨ أن الدول الأطراف "أشارت إلى تعهد الدول الحائزة للأسلحة النووية على نحو لا لبس فيه بالإزالة التامة لترسانتها النووية، بما يفضي إلى نزع السلاح النووي الذي تلتزم به جميع الدول الأطراف بموجب المادة السادسة".

١٨ - وفي هذا السياق، أُعرب في دورة اللجنة التحضيرية لعام ٢٠١٨ عن فكرة مفادها أن جميع الدول تتحمل مسؤولية العمل معاً من أجل تحديد ما هي الظروف التي ستكون أكثر ملاءمة لمواصلة نزع السلاح النووي، ثم العمل على تهيئتها. وأشار أيضاً إلى أن البيئة الأمنية ينبغي ألا تحول دون اتخاذ مزيد

من الخطوات في مجال نزع السلاح النووي، وأن نزع السلاح وعدم انتشاره وتحديدته يمكن أن يساعدوا على التخفيف من حدة التوترات الحالية، بالاقتران مع تدابير معززة لبناء الثقة واستعادة الطمأنينة.

١٩ - ويعكس موجز الرئيسين الصلات القوية التي أُقيمت خلال دورتي اللجنة التحضيرية بين نزع السلاح من جهة وبين السلام والأمن والاستقرار وبناء الثقة على المستوى الدولي من جهة أخرى. وبرز الموجز الذي أعدّه رئيس دورة عام ٢٠١٧ سمة التعاضد بين نزع السلاح وعدم انتشاره، ويعكس مخاوف من إمكانية أن يزيد تواصل حيازة الأسلحة النووية من نسق انتشارها؛ واعتُبر أيضاً أن الضمانات القوية في مجال عدم انتشار الأسلحة النووية أساسية لتهيئة الظروف المواتية لمواصلة نزع السلاح.

٢٠ - وناقشت الدول الأطراف أيضاً أهمية التخفيف إلى أدنى حد من خطر حدوث تفجيرات أسلحة نووية، وذلك في مناسبات منها جلسة تحاورية خاصة شهدتها دورة اللجنة التحضيرية لعام ٢٠١٨. وتشير الفقرة ٢٨ من الموجز الذي أعدّه رئيس دورة عام ٢٠١٨ إلى أنه "تم النظر في ضرورة استكشاف الخيارات لمواصلة الحد من خطر هذه التفجيرات. وتم تسجيل دعم قوي للتدابير الرامية إلى تعزيز الاستقرار، والمساهمة في إدارة الأزمات، والتخفيف من حدة التوتر وتجنب سوء التقدير".

٢١ - ورحبت الدول الأطراف، في دورة اللجنة التحضيرية لعام ٢٠١٨، بالإيجاز الذي أعلنت عنه في ٥ شباط/فبراير ٢٠١٨ الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي بشأن الحدود الرئيسية التي تنص عليها المعاهدة المبرمة بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي بشأن التدابير الرامية إلى زيادة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها (معاهدة ستارت الجديدة). وأهابت الدول الأطراف بالولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي تمديد معاهدة ستارت الجديدة لمدة تصل إلى خمس سنوات، على النحو المنصوص عليه في مواد المعاهدة. وأكدت الدول الأطراف من جديد على ما للمعاهدة المبرمة بين الولايات المتحدة الأمريكية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية بشأن إزالة قذائفهما المتوسطة والأقصر مدى من أهمية في تحقيق الأمن الإقليمي والدولي. ودعت الدول الأطراف الاتحاد الروسي والولايات المتحدة الأمريكية إلى مواصلة الحوار الفعلي حتى يتسنى الإبقاء على المعاهدة.

٢٢ - وتطرقت المناقشات إلى عدة معاهدات وصكوك ومبادرات ضمن سياق تنفيذ المادة السادسة، بما في ذلك التصديق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية ودخولها حيز النفاذ. وتحققت درجة عالية من التقارب في وجهات النظر بين الدول الأطراف بشأن دور اللجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وتطوير نظام الرصد الدولي، وبشأن ضرورة الامتناع عن أي عمل من شأنه تعطيل الهدف والغرض من معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في انتظار دخولها حيز النفاذ.

٢٣ - وتبرز الفقرة ٣٥ من الموجز الذي أعدّه رئيس دورة عام ٢٠١٨ تأييد الدول الأطراف "لبداء المفاوضات بشأن معاهدة تحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض استخدامها في صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى". وتشير الفقرة ٣٦ منه إلى أن الدول الأطراف "أبرزت [...] إمكانية استفادة هذا الفريق من عمل فريق الخبراء الحكوميين السابق في التحضير للمفاوضات التي ستجرى في المستقبل في إطار مؤتمر نزع السلاح".

٢٤ - وشهدت دورتا اللجنة التحضيرية لعامي ٢٠١٧ و ٢٠١٨ درجة عالية من التقارب في الآراء بين الدول الأطراف بشأن أهمية الشفافية والإبلاغ، ولا سيما من جانب الدول الحائزة للأسلحة النووية، وبشأن أهمية جهود التحقق من نزع السلاح النووي. وذكرت الدول الأطراف، في دورة اللجنة التحضيرية

لعام ٢٠١٨، ”أن وجود آلية للتحقق من نزع السلاح النووي والامتنال له تتسم بالقوة والمصدقية يشكل تديراً فعالاً بموجب المادة السادسة من المعاهدة، وعنصراً أساسياً لإقامة عالم خالٍ من الأسلحة النووية والحفاظ عليه. ورحبت بالجهود المبذولة لتنمية قدرات التحقق من نزع السلاح النووي. وفي هذا الصدد، رحبت الدول الأطراف بقرار الجمعية العامة بإنشاء فريق من الخبراء الحكوميين للنظر في دور التحقق في دفع عجلة نزع السلاح النووي، وتنطلع إلى الاستنتاجات التي سيخلص إليها. ورحبت أيضاً بمختلف المساهمات العملية في التحقق من نزع السلاح النووي، بما في ذلك المساهمات التي قدمتها الشراكة الدولية للتحقق من نزع السلاح النووي والشراكة الرباعية للتحقق النووي“.

٢٥ - ويُنْبِئ موجزاً دورتي عامي ٢٠١٧ و ٢٠١٨ الأشواط الأولى التي قُطعت في مناقشة الدول الأطراف لما يتعلق بمفاوضات معاهدة حظر الأسلحة النووية. وقد انتهت المفاوضات بشأن هذه المعاهدة واعتمد المؤتمر التفاوضي نصاً نهائياً في عام ٢٠١٧. وتباين آراء الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية فيما يخص معاهدة حظر الأسلحة النووية.

#### عدم انتشار الأسلحة النووية

٢٦ - اتفقت الدول الأطراف إجمالاً على القضايا الأشمل المتعلقة بعدم انتشار الأسلحة النووية، من قبيل دور الضمانات النووية وتطويرها وتنفيذها من جانب الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وأهمية العمل الذي تقوم به الوكالة في مجال الأمان النووي، وضرورة الحرص على ألا تساعد الصادرات ذات الصلة بالقطاع النووي مساعدة مباشرة أو غير مباشرة في استحداث أسلحة نووية أو أجهزة متفجرة نووية أخرى، وأن تكون هذه الصادرات متفقة تماماً مع أهداف ومقاصد المعاهدة على النحو المنصوص عليه خاصة في المواد الأولى والثانية والثالثة، ومع القرار المتعلق بمبادئ وأهداف نزع السلاح النووي وعدم انتشاره التي اعتمدها في عام ١٩٩٥ مؤتمر استعراض المعاهدة وتمديداتها.

٢٧ - وحظيت ضمانات الوكالة بتأييد واسع باعتبارها تشكل عنصراً أساسياً من نظام عدم انتشار الأسلحة النووية، وتضطلع بدور لا غنى عنه في تنفيذ المعاهدة، وتساعد على تهيئة بيئة ملائمة للتعاون في المجال النووي. وأكدت الدول الأطراف أهمية الوفاء بالتزامات عدم انتشار الأسلحة النووية ومعالجة جميع الأمور المتصلة بعدم الامتنال حرصاً على سلامة المعاهدة وسلطة نظام ضمانات الوكالة.

٢٨ - ويرد في الموجزين اللذين أعدهما رئيساً دورتي عامي ٢٠١٧ و ٢٠١٨ أن الدول الأطراف ”سلمت [...] بأن المسؤولية عن توفير الأمن النووي داخل دولة ما يقع بالكامل على عاتق تلك الدولة. وأشارت إلى أنه من الضروري، عند تطوير الطاقة النووية، بما في ذلك الطاقة النووية لتوليد الكهرباء، أن يكون استخدام الطاقة النووية مصحوباً بمستويات ملائمة وفعالة من الأمن النووي، بما يتفق مع التشريعات الوطنية للدول والالتزامات الدولية لكل منها“. وأكدت الدول الأطراف كذلك من جديد ”الدور المحوري للوكالة في تعزيز إطار الأمان النووي على الصعيد العالمي وفي تنسيق الأنشطة الدولية في مجال الأمان النووي“.

٢٩ - وإضافة إلى ذلك، ”رحبت الدول الأطراف بحالات الانضمام الأخيرة إلى التعديل المدخل على اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية، وشجعت جميع الأطراف في الاتفاقية والتعديل على التنفيذ الكامل لالتزاماتها بموجبها، وشجعت كذلك الدول التي لم تصبح أطرافاً في الاتفاقية وتنضم إلى التعديل المدخل

عليها على القيام بذلك في أقرب وقت ممكن. وشجعت الدول الأطراف أيضا الدول التي لم تصبح بعد أطرافاً في الاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي على أن تفعل ذلك في أقرب وقت ممكن.“

#### المسائل الإقليمية

٣٠ - فيما يتعلق بجعل الشرق الأوسط منطقة خالية من الأسلحة النووية وسائر أسلحة الدمار الشامل، يشير الموجزان اللذان أعدتهما رئيسا دورتي عامي ٢٠١٧ و ٢٠١٨ إلى ما يلي: “أكدت الدول الأطراف من جديد تأييدها للقرار المتعلق بالشرق الأوسط الذي اتخذته مؤتمر استعراض المعاهدة وتمديدتها، ١٩٩٥، وأشارت إلى تأكيد مؤتمري استعراض المعاهدة عام ٢٠٠٠ وعام ٢٠١٠ لأهداف وغايات ذلك القرار. وجمدت تأكيد أن قرار عام ١٩٩٥ سيظل سارياً إلى أن تتحقق أهدافه وغاياته، وأن هذا القرار الذي قدمت مشروعه الدول الوديدة للمعاهدة هو عنصر أساسي من نتائج مؤتمر استعراض المعاهدة وتمديدتها، ١٩٩٥، ومن الأساس الذي قام عليه تمديد المعاهدة إلى أجل غير مسمى دون تصويت في عام ١٩٩٥. وأشارت الدول الأطراف إلى اعتزامها أن تتخذ، بشكل فردي وجماعي، جميع التدابير اللازمة لتنفيذه على الفور.“

٣١ - وناقشت اللجان التحضيرية وضع خطة العمل الشاملة المشتركة، وقد رحبت العديد من الدول الأطراف بهذه الخطة وأيدت تنفيذها الجاري اعتباراً من عام ٢٠١٨. ويشير موجزا الرئيسين إلى أن الدول الأطراف “أبرزت [...] الدور الحيوي للوكالة الدولية للطاقة الذرية في التحقق من تنفيذ جمهورية إيران الإسلامية لالتزاماتها المتصلة بالمجال النووي بمقتضى الخطة، وفي رصد ذلك التنفيذ.“

٣٢ - وتوافقت الآراء عموماً على أن البرامج النووية وبرامج القذائف التسيارية لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تشكّل خطراً من أخطار الانتشار النووي. فوفق ما جاء في الموجز الذي أعدّه رئيس دورة عام ٢٠١٨، “أكدت الدول الأطراف من جديد أن برامج جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية المتصلة بالمجال النووي والقذائف التسيارية هي مسألة تثير قلقاً بالغاً، ولا تزال تشكل تهديداً خطيراً للأمن العالمي والإقليمي، وتشكل تحدياً خطيراً للمعاهدة، وتقوض نظام عدم الانتشار العالمي.“

٣٣ - وشددت الدول الأطراف، في الوقت نفسه، على أهمية صون السلام والاستقرار في شبه الجزيرة الكورية، والتوصل إلى تسوية سلمية ودبلوماسية للقضية النووية المتعلقة بجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وفي هذا السياق، أشارت الدول الأطراف إلى “الإعلان الصادر مؤخراً عن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بوقف التجارب النووية وعمليات إطلاق القذائف التسيارية وإغلاق موقع التجارب النووية باعتباره تطوراً مشجعاً، ولكنها شددت على الحاجة إلى المزيد من الخطوات الملموسة من جانب جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية نحو نزع السلاح النووي الكامل.“

#### استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية

٣٤ - سُجِّل تقارب واسع في وجهات النظر بشأن المسائل المتعلقة بالحق في استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية. ويأتي في الموجزين اللذين أعدتهما رئيسا دورتي عامي ٢٠١٧ و ٢٠١٨ أن الدول الأطراف أشارت إلى أنه “ليس في المعاهدة ما ينبغي أن يُفسّر على أنه إخلالٌ بالحق غير القابل للتصرف لجميع الأطراف في المعاهدة في تطوير بحوث في مجال الطاقة النووية وإنتاجها واستخدامها في الأغراض السلمية، دون أي تمييز ووفقاً للمواد الأولى والثانية والثالثة والرابعة من المعاهدة“، وأنه “عند تطوير الطاقة

النووية، بما في ذلك الطاقة النووية لتوليد الكهرباء، يجب أن يكون استخدام الطاقة النووية مصحوباً في كل المراحل بالتزامات بالضمانات وبالتنفيذ المستمر لها، وكذلك بمستويات عالية من السلامة والأمن، بما يتفق مع التشريعات الوطنية للدول الأطراف والتزاماتها الدولية“. ومن شأن ذلك أن يسمح للجنة التحضيرية بأن تواصل التوسع في مناقشاتها في هذا المجال.

٣٥ - ويأتي في موجزي الرئيس كذلك أن الدول الأطراف أقرت ”بالدور الذي لا غنى عنه الذي تؤديه العلوم والتكنولوجيا، بما في ذلك العلوم والتكنولوجيا النووية، في تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية لجميع الدول الأطراف“. وفي هذا السياق، ترى الدول الأطراف أن التطبيقات النووية تؤدي دوراً أساسياً في مجالات كالصحة البشرية، وإدارة المياه، والزراعة، وسلامة الغذاء والتغذية، والطاقة، وحماية البيئة. وفي هذا السياق، أشارت الدول الأطراف بتقدير إلى تصدي الوكالة الدولية للطاقة الذرية لتفتشي فيروسي إيولا وزيكاً.

٣٦ - وحظي النشاط التقني للوكالة الدولية للطاقة الذرية كذلك بتأييد واسع. إذ يُشير موجزا الرئيسين، في هذا السياق، إلى أن الدول الأطراف سلطت الضوء على ”الدور المركزي الذي يؤديه برنامج الوكالة للتعاون التقني في تعزيز تطبيق العلوم والتكنولوجيا النووية في عدة دول أطراف، وبوجه خاص في البلدان النامية، كما أقرت بأن صندوق التعاون التقني يشكل أهم آلية لتنفيذ هذا البرنامج“.

٣٧ - وأقرت الدول الأطراف بأن المسؤولية الرئيسية عن السلامة النووية تقع على عاتق فرادى الدول. وفي الوقت نفسه، أكدت من جديد الدور المركزي الذي تقوم به الوكالة في تعزيز التعاون الدولي في المسائل المتعلقة بالسلامة النووية، بوسائل منها وضع معايير السلامة النووية.

## ثالثاً - التوصيات

٣٨ - على ضوء الاعتبارات المبينة أعلاه، تعرضُ هولندا وبولندا، بصفتيهما متولّيتين لرئاسة الدورتين الأولى والثانية للجنة التحضيرية، التوصيات التالية لتتخذها اللجنة التحضيرية في سياق التحضير لعقد المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٢٠.

٣٩ - وتوصي هولندا وبولندا اللجنة التحضيرية بما يلي:

(أ) تحديد نقطة انطلاق مشتركة لتكون الإطار المرجعي الموحد للمناقشات في الدورة الاستعراضية الحالية، استناداً إلى مضامين الورقتين اللتين عرض فيهما رئيساً دورتي عامي ٢٠١٧ و ٢٠١٨ تأملاتهما في الموضوع، وهذه المضامين مستنسخة في الفقرة ٥ من ورقة العمل هذه، لينظر فيها المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٢٠؛

(ب) التأكيد من جديد، في معرض الاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين لإبرام المعاهدة وبدء نفاذها، على الالتزامات السابقة المقطوعة بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية؛ والتوصية بأن يوازن المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٢٠ بين الاستعراض من جهة ومناقشة المواضيع المستجدة والراهنة والهيكليّة التي تدخل في إطار موضوع المعاهدة من جهة أخرى؛

- (ج) النظر في أفكار واقتراح تدابير تصبّ في تحسين نتائج اجتماعات الدورة الاستعراضية لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية عن طريق تحسين أساليب العمل، بالاستناد في ذلك إلى المناقشات المنجزة في دورة اللجنة التحضيرية لعام ٢٠١٧ والمبينة في الموجز الذي أعدّه الرئيس؛
- (د) التوصية بمواصلة مناقشة هذه المسألة في دورة اللجنة التحضيرية لعام ٢٠١٩ وفي المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٢٠ في إطار هيئة متفرغة تنظر في جملة أمور منها فكرة إنشاء فريق عامل معني بمسائل تقويم الدورات الاستعراضية في الدورة الاستعراضية المقبلة؛
- (هـ) تأكيد أهمية أن يتمّ في أقرب وقت ممكن تسمية الرئيس لعام ٢٠٢٠ ورؤساء اللجان الرئيسية والفرعية، ومواصلة استكشاف الأفكار لتعزيز الاستمرارية والتعاون فيما بين الرؤساء؛
- (و) تقييم مدى إمكانية أن تساعد التهجّج أو المؤتمرات أو الصكوك أو المبادرات أو المنظمات الإقليمية في تعزيز تنفيذ المعاهدة؛
- (ز) التوسّع في المناقشة المتعلقة بالثقيف وبدور المرأة في نزع السلاح وعدم انتشاره وباستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية، وذلك باتخاذ الفقرات ذات الصلة من الموجزين اللذين أعدّهما رئيسا دورتي عامي ٢٠١٧ و ٢٠١٨ نقطة انطلاق؛
- (ح) إعادة تأكيد التزامها بالتنفيذ الكامل والفعال للمادة السادسة من المعاهدة، والتذكير بالتزام جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية ببذل المزيد من الجهود لتخفيض ترساناتها النووية وتبديدها في نهاية المطاف، والتأكيد مجددا على أهمية مواصلة تنفيذ الاتفاقات الثنائية بشأن تحديد الأسلحة المبرمة بين الاتحاد الروسي والولايات المتحدة؛
- (ط) التوسّع في تناول العلاقة بين نزع السلاح النووي وعدم انتشاره من جهة وبين السلم والأمن والاستقرار على الصعيد الدولي من جهة أخرى، ومناقشة دور تدابير الحد من المخاطر ودور الحوارات بشأن الاستقرار الاستراتيجي، بهدف تحديد الممارسات الجيدة والخروج بتوصيات لينبني عليها العمل المقبل في المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٢٠؛
- (ي) التوسع في الحوار بشأن رؤية مشتركة للمادة السادسة، بما في ذلك ما يشكل بيئة دولية تفضي على النحو الأمثل إلى نزع الأسلحة النووية ووضع لبنات لإقامة عالم خال من الأسلحة النووية؛
- (ك) المضى في المناقشة بشأن الشفافية والإبلاغ والتحقق من نزع السلاح النووي، بسبل منها ربّما عقد حلقات نقاش خاصة أو مناسبات جانبية أو مناقشات على مستوى الخبراء؛ ودعوة جميع الدول الأطراف، ولا سيما الدول الحائزة للأسلحة النووية، إلى بلوغ أقصى قدر من الشفافية بتقديمها التقارير خلال الدورة الاستعراضية الحالية؛
- (ل) تشجيع البراغمية وضبط النفس المتبادل عند مناقشة معاهدة حظر الأسلحة النووية، والتنبيه إلى أن إجراء هذه المناقشة لا يعني بالضرورة إقرار تلك المعاهدة أو قواعدها؛
- (م) إعادة تأكيد الأهمية الحاسمة للوفاء بالتزامات عدم انتشار الأسلحة النووية من خلال معالجة جميع الأمور المتعلقة بعدم الامتثال، وذلك حرصاً على عدم المساس بسلامة المعاهدة وبسلطة نظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية؛ ودعوة جميع الدول إلى توسيع نطاق تعاونها في هذا الصدد ليشمل أبعاداً منها بُعْدُ منع الانتشار النووي عن طريق مراقبة الصادرات؛

(ن) الترحيب بتزايد عدد الدول الأطراف التي صدقت على البروتوكول النموذجي الإضافي للاتفاقات المعقودة بين الدول والوكالة الدولية للطاقة الذرية من أجل تطبيق الضمانات كوسيلة لتقديم تطمينات بأنه لا توجد مواد نووية غير معلنة ولبث الثقة في فعالية الأحكام المتعلقة بعدم انتشار الأسلحة النووية؛

(س) مناقشة المسائل الإقليمية، بما في ذلك جعل الشرق الأوسط منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل، ومخاطر الانتشار. وينبغي أن تتخذ اللجنة التحضيرية الفقرات ذات الصلة من الموجزين اللذين أعدّهما رئيسا دورتي عامي ٢٠١٧ و ٢٠١٨ نقطة انطلاق لها؛

(ع) إعادة التأكيد على مضامين الفقرات من الموجز الذي أعدّه رئيس دورة عام ٢٠١٧ التي لها صلة بالمسائل الهيكلية المرتبطة بعدم انتشار الأسلحة النووية، والسعي حثيثا أمكن إلى إيجاد فرص للمضي في مناقشة المسائل من قبيل دور الضمانات النووية وتطويرها وتبعات الانسحاب من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية؛

(ف) التشديد على أهمية وفوائد التعاون النووي للأغراض السلمية، بما في ذلك التعاون في مجالي التطبيقات النووية والسلامة النووية والتعاون التقني، باعتبار ذلك ركيزة أساسية من ركائز معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وتشجيع التعاون المسؤول والمستدام في هذا الميدان، مع الأخذ في الاعتبار الدور الأساسي للوكالة الدولية للطاقة الذرية في التنفيذ العملي لهذا التعاون على نحو ما تقر به الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية؛

(ص) إعداد توصيات تتعلق بالأمان النووي والسلامة النووية لتقديمها إلى المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٢٠ بالاستناد إلى عمل الوكالة الدولية للطاقة الذرية.